دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الطائفية السياسية في لبنان
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	سالم، أحمد علي
المجلد/العدد:	مج 13, ع 50
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	إبريل
الصفحات:	85 - 91
رقم MD:	408063
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	سوريا ، لبنان ، القوى السياسية ، الأحوال السياسية ، الطائفية ، النظم السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/408063

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

٨

الطائفية السياسية في لبنان

أحمد علي سالم

أستاذ مشارك في معهد دراسات العالم الإسلامي

بجامعة زايد– الإمارات العربية المتحدة

أطلق على النظام السياسي اللبناني بعد الحرب الأهلية التي انتهت عام ١٩٩٠ اسم "الجمهورية الثانية" تمييزًا له عن الوضع السابق، أو الجمهورية الأولى، التي قامت على دستور عام ١٩٢٦، والميثاق الوطني عام ١٩٤٣، لكنها فشلت في الاستمرار كصيغة للحكم محل توافق القوى اللبنانية. وكان اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ هو المعلم الأبرز على هذا الفشل. ورغم استمرار بعض ملامح الجمهورية الأولى حتى توقيع اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، فإن العنصر الحاكم في النظام السياسي اللبناني في فترة الحرب كان هو التوازن العسكري بين القوى المتحاربة.

ويمكن إجمال بعض أهم عوامل فشل الجمهورية الأولى في الجمود السياسي والدستوري على صيغة الميثاق الوطني رغم تغير الظروف التي أفرزتها، وفشلها في التعبير عن القوى المهمشة الصاعدة في المجتمع، وغياب قنوات اتصال تسمح لتلك القوى بالتأثير في صنع القرار السياسي، والإهمال الشديد للمناطق الفقيرة، لاسيما ذات الأغلبية الشيعية، وتزايد الفوارق الطبقية بين المواطنين، وانخراط لبنان في الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب عام ١٩٦٧ نتيجة تمركز المقاومة الفلسطينية على الأراضي اللبنانية، وانطلاق عملياتها الفدائية منها، فضلاً عن غياب عامل الضبط الخارجي المتمثل في تماسك النظام الإقليمي العربي والتزامه بخط ثابت واضح تجاه كل من الهوية العربية والصراع العربي الإسرائيلي.

لكن إلى أي حد غيرت الحرب الأهلية واتفاق الطائف الذي أنهاها النظام السياسي اللبناني تغييرًا جذريًا؟ وما هي الاختلافات بين نظامي الجمهوريتين الأولى والثانية؟ وما هي توازنات القوى الداخلية التي يعبر عنها النظام الحالي؟ وما هو احتمال استمرار هذا النظام؟ تسعى هذه الدراسة لاستكشاف سبل الإجابة على هذه التساؤلات من خلال إلقاء الضوء على الصفة الجوهرية التي لازمت نظامي الجمهوريتين الأولى والثانية، والتي تعتبر شرطًا ضروريًا في أي نظام سياسي في لبنان منذ استقلالهن ألا وهي الطائفية. ونظرًا لغياب إجماع الباحثين على هذا الرأي، إذ منهم من بحث عن عوامل أخرى اعتبرها أساسية لفهم ذلك النظام، فابتعد عن فهم جوهره، وإن أدرك بعض أعراضه، تبدأ الدراسة بمناقشة هذه الاتجاهات قبل بيان جوهرية الطائفية في النظام السياسي اللبناني.

النظام السياسي اللبناني: المؤسسات والطبقة والنشأة الاستعمارية:

يرى فريق من دارسي النظام السياسي اللبناني أن مفتاح فهمه هو المؤسسات. ويميل أصحاب هذا الرأي إلى التركيز على دراسة مؤسسات السلطة التنفيذية، وتحديدًا مؤسستي الرئاسة والحكومة، باعتبار السلطة التنفيذية أهم مؤسسات النظام السياسي اللبناني في ضوء الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور لرئيس الجمهورية في الوقت الذي جعله غير مسئول أمام أية جهة في البلاد، ثم نقل اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ كثيرًا من هذه الصلاحيات إلى رئيس الحكومة كما سيأتي لاحقًا.

ومن مظاهر قبول هذا الرأي على نطاق واسع، خاصة قبل اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، هو إطلاق اسم "العهد" على فترة رئاسة الجمهورية، وتقسيم تاريخ لبنان بعد الاستقلال إلى "عهود"، فيقال مثلاً "العهد الشهابي" نسبة إلى الرئيس الثالث فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤)، وهكذا

لكن هذا المدخل يركز على النخبة الحاكمة، لاسيما شخص رئيس الجمهورية، ثم رئيس الحكومة فيما بعد، ويبتعد عن العوامل البنيوية الأساسية في النظام السياسي اللبناني. وحتى من درس المؤسسات غير الرسمية، خاصة الأحزاب السياسية، توصل إلى أنها غير وطنية، بل طائفية. فالحزب السياسي اللبناني عمومًا هو المؤسسة العصرية لتمثيل الطائفة في المجال السياسي، لذلك لا تنفصل دراسة الأحزاب عن دراسة الطائفية السياسية في لبنان.

معظم القوى السياسية اللبنانية التي تحالفت مع سوريا في مرحلة ما اندفعت ضدها لاحقاً

فريق آخر من الدارسين ينطلق من رؤية طبقية، يعتبرها العامل الجوهري لفهم ذلك النظام، فهو لا يرى في تاريخ لبنان الحديث إلا سيطرة تحالف كبار الإقطاعيين مع البرجوازية التجارية المدينية ذات الارتباطات الخارجية، والتي تغلب عليها العناصر المارونية، والعناصر السنية بدرجة أقل، ضد الطبقات الفقيرة الكادحة، خاصة الفلاحين، والتي يغلب عليها العنصر الشيعي.

لكن هذه الرؤية تتجاهل ضعف الوعي الطبقي لدى الجماهير اللبنانية مقارنة بوعيها الطائفي، وكذا تطابق الانقسامين الطبقي والطائفي في كثير من الأحيان. فبعبارة أخرى، يمكن وصف التحالف المسيطر بأنه ماروني سني، والكادحين بأنهم شيعة، في الغالب، دون الحاجة لاستخدام مفاهيم التحليل الطبقي وأدواته.

فريق ثالث من الباحثين يعتقد أن الأحداث التي واكبت نشأة الدولة اللبنانية هي العامل الجوهري لفهم النظام السياسي اللبناني. ويميل هذا الفريق إلى التركيز على الدور الاستعماري الفرنسي في صنع دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ باقتطاع أجزاء من الأراضي السورية وضمها إلى متصرفيه جبل لبنان التي كانت تتمتع بنوع من الحكم الذاتي في الدولة العثمانية منذ عام ١٨٦٠. ونظرًا للعلاقة التاريخية الدينية الخاصة التي تربط فرنسا بالطائفة المارونية في لبنان، مقابل العلاقة التاريخية الدينية الخاصة التي ربطت الدولة العثمانية، ثم سوريا بالطائفة السنية في لبنان، فقد احتكر الموارنة في الكيان اللبناني الوليد المناصب السياسية الكبرى، فضلاً عن امتيازاتهم الاقتصادية، بينما رفضت قطاعات كبيرة من المسلمين عامة، والطائفة السنية خاصة الانتماء إلى هذا الكيان المصطنع وتمسكت بمطلب الوحدة مع سوريا.

ولم تتم تسوية هذا التناقض اللبناني- اللبناني إلا عشية الاستقلال عام ١٩٤٣، حين اتفق الطرفان المسيحي والمسلم على تقديم تنازلات من الجانبين لتحقيق الوحدة الوطنية في مواجهة الاحتلال الفرنسي، والتوصل إلى صيغة مناسبة للحكم. هذه الصيغة فيما يعرف بالميثاق الوطني الذي قضى بقبول المسلمين الانتماء إلى الكيان اللبناني كوطن نهائي لجميع أبنائه، والتوقف عن طلب الوحدة مع سوريا، مقابل قبول المسيحيين بوجه لبنان العربي، والتوقف عن طلب الحماية الخارجية، خاصة من فرنسا.

لكن لبنان ليس البلد الوحيد الذي اصطنعه الاستعمار، بل في العالم النامي نماذج عديدة من هذا النوع من الدول، ومع ذلك يظل النظام السياسي اللبناني متميزًا عن النظم السياسية في العالم النامي، كما أن المطلع على مشاعر معظم اللبنانيين اليوم وتطلعاتهم يدرك بسهولة أنهم لا يعتبرون بلدهم مصطنعًا، بل يتمسكون به، ويدافعون عن وجوده وسيادته، لأن البديل الواقعي الوحيد المطروح أمامهم هو تقسيم لبنان وليس ضمه لسوريا، إذ أدت ممارسات النظم العربية الداعية إلى الوحدة إلى إضعاف فكرة الوحدة العربية لدى اللبنانيين.

والخلاصة أن هذه المداخل قد تساعد في فهم النظام السياسي اللبناني، لكنها لا تمس جوهره. فالدولة اللبنانية استقرت كحقيقة واقعة بغض نظر عمن أنشأها، ومؤسساتها لا تعمل إلا باتفاق القوى السياسية الطائفية.

العلاقة مع سوريا: مدخل مستقل؟

فريق رابع من الدارسين يرى أن مفتاح فهم النظام السياسي اللبناني هو في علاقته بسوريا، فمن المعلوم أن لبنان كان تاريخيًا جزءًا من الإقليم السوري. ورغم أن الأردن وفلسطين كانا أيضًا جزءًا من الإقليم السوري، إلا أن الخصائص التي تميزها عن سوريا أوضح بكثير من تلك التي تميز لبنان عن سوريا. فالبنى الاجتماعية في سوريا ولبنان تكاد تتطابق، فكم من سليل بيت لبناني تبوأ مكانة سياسية أو أمنية رفيعة في سوريا، والعكس صحيح. كما كانت سوريا ولبنان وحدة اقتصادية وجمركية تامة يشرف عليها المندوب السامي الفرنسي، إلى أن أعلنت سوريا بعد الاستقلال الانفصال الجمركي بين البلدين نتيجة السياسة الفرنسية التي ميزت بين سوريا ولبنان في التعامل الاقتصادي، كما خضت سوريا ولبنان معركة الاستقلال والجلاء معًا، وخاضتا المفاوضات مع سلطات الانتداب بشكل مشترك أحيانًا. وقد ازدادت أهمية لبنان بالنسبة لسوريا بعد الغزوة الصهيونية لأرض فلسطين، لاسيما بعد حرب عام ١٩٦٧، حيث أضيف بعد أمني لهذه العلاقة.

وكانت الطائفة الموالية تقليديًا لسوريا في لبنان هي الطائفة المسلمة. فولاء المسلمين يرجع لعوامل تاريخية واقتصادية، إذ كانت المناطق التي اقتطعت من سوريا عام ١٩٢٠ وضمها الاستعمار الفرنسي لدولة لبنان الكبير ذات أغلبية مسلمة، وهي مدن طرابلس، وصيدا وصور وأقضيتها، ومنطقة البقاع، كما أن اقتصاد هذه المناطق –خاصة الإقليمين الشمالي والشرقي– مرتبط بقوة بالاقتصاد السوري.

وقسم كبير من شيعة لبنان يوالي سوريا لاعتبارات سياسية أساسًا،فتطورات الحرب الأهلية قربت بين سوريا وحركة أفواج المقاومة اللبنانية (أمل)، ثم توطد التحالف بينهما بعد الحرب. وقسم آخر من شيعة لبنان –ومنه حزب الله– يوالي إيران لاعتبارات سياسية ومذهبية. ونظرًا لتحالف إيران مع سوريا فإن الغالبية العظمى من شيعة لبنان على علاقة طيبة مع سوريا. وقد توثقت تلك العلاقة نتيجة الدعم السوري للمقاومة اللبنانية خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. ولم تتأثر تلك العلاقة سلبًا بانسحاب الجيش السوري من لبنان بعد اغتيال رئيس وزرائه رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، بل توثقت عراها خلال عدوان إسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦، والأزمة السياسية العاصفة التي أعقبته وبلغت ذروتها في سيطرة حزب الله على بيروت في مايو ٢٠٠٨ . فلم يكن مستغربًا أن تدعم معظم القوى السياسية الشيعية في لبنان النظام السوري بعد اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١.

لكن خريطة التحالفات بين سوريا والقوى الطائفية السياسية في لبنان ليست ثابتة. فمثلاً كانت القوى المسيحية هي أهم القوى الطائفية السياسية اللبنانية الداعمة لحركة الانفصال في سوريا التي قضت عام ١٩٦١ على وحدتها مع مصر فيما كان يعرف بالجمهورية العربية المتحدة. فبينما تدفقت وفود مسلمي لبنان على دمشق عام ١٩٥٨ لتهنئة السوريين بالوحدة مع مصر، تدفقت وفود مسيحيي لبنان على دمشق عام ١٩٦١ لتهنئة حكومة الانفصال في سوريا، كما أن القوات السورية –التي ظلت القوى المسيحية تطالب بانسحابها من لبنان بعد الحرب الأهلية– لم تأت لهذا البلد ضمن قوات الردع العربية عام ١٩٧٦ إلا بطلب من حكومته التي كان يغلب عليها في ذلك الوقت القوى المسيحية، لاسيما المارونية.

وبصفة عامة، اندفعت معظم القوى السياسية اللبنانية في علاقتها مع سوريا إلى حد التحالف الكامل معها في مرحلة ما، بل والاستنجاد بها وتحريضها على قوى سياسية أخرى، واندفعت القوى نفسيها في الاتجاه المعاكس إلى حد العداء ضد سوريا في مرحلة أخرى، بل والتحريض عليها. فالحديث عن العلاقات السورية –اللبنانية هو، في جانب منه، حديث عن العلاقات اللبنانية– اللبنانية.

ولعل أبرز مثال على ذلك هو العلاقة المتأرجحة بين النظام الحاكم في سوريا والحزب الاشتراكي التقدمي في لبنان، وهو حزب يمثل قطاعًا عريضًا من الدروز. ففي أولى سنوات الحرب الأهلية اللبنانية تدخلت سوريا عسكريًا لمساندة الحكومة اللبنانية ضد قوات المقاومة الفلسطينية، والقوى اليسارية المتحالفة معها، ومنها الحزب الاشتراكي التقدمي بزعامة كمال جنبلاط الذي أُغتيل مع هزيمة التحالف اليساري –الفلسطيني، إلا أن غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ وتحالفها مع القوى السياسية المارونية غير موقف سوريا تمامًا. فتوقفت عن تأييد الحكومة اللبنانية بزعامة حزب الكتائب الذي كان يمثل قطاعًا واسعًا من الطائفة المارونية، ودعمت القوى اللبنانية المعارضة لها، ومنها الحزب الاشتراكي التقدمي، فساندته في حرب الجبل عام ١٩٨٣ ضد قوات حزب الكتائب حتى انهزمت. ولم ينفصم عرى التحالف بين سوريا والحزب الاشتراكي التقدمي إلا بعد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، إذ انضم زعيم الحزب وليد جنبلاط إلى تحالف قوى الرابع عشر من آذار (مارس) المطالب بانسحاب القوات السورية من لبنان، ووقف تدخل سوريا في شئونه. ولما انتهت الأزمة السياسية بين القوى اللبنانية صيف عام ٢٠٠٨ عاد الود بين الجانبين، لكنه لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما انحاز الحزب إلى المعسكر اللبناني المعادي للنظام السوري بعد اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١.

ومما يضيف إلى أهمية الدور السوري في لبنان بعد استقلاله وحتى عام ٢٠٠٥، أنه كان دائمًا دورًا مؤثرًا على نحو يفوق دور القوى الخارجية الأخرى، بما في ذلك القوة الاستعمارية السابقة فرنسا، واتضح هذا خلال الحرب الأهلية. فباستثناء الفترة من يونيو ١٩٨٢ إلى فبراير ١٩٨٤، كان الفريق اللبناني صاحب اليد العليا خلال الحرب هو ذلك الفريق الذي تسانده سوريا، سواء كان هذا الفريق مسيحيًا (كما في المرحلة الأولى من الحرب قبل عام ١٩٨٢) أو مسلمًا (كما في مرحلتها الأخيرة بعد عام ١٩٨٤). وإدراكًا لأهمية هذا الدور، سعى جميع الرؤساء اللبنانيين لمحارات السياسة السورية، أو على الأقل عدم التعارض معها، ضمانًا للاستقرار في لبنان. والرئيس الوحيد الذي خالف هذا النمط هو الرئيس الثاني كميل شمعون الذي مال للتحالف الكامل مع الغرب، وقد انتهى عهده بما يشبه الحرب الأهلية عام ١٩٥٨، وفشل في تمديد فترة رئاسته.

ومع التسليم بالدور السوري البارز في لبنان، فإن ذلك الدور الخارجي ما كان ليصبح بهذا الحجم من التأثير والقوة لولا توافر البيئة الداخلية المواتية، ألا وهي الطائفية السياسية، أي أن العلاقة مع سوريا ليست مدخلاً مستقلاً لدراسة النظام السياسي اللبناني.

مدخل الطائفية السياسية:

في البداية، يجب التمييز بين مفهومي الطائفة والطائفية، فثمة فرق كبير بينهما. فالطائفة كيان اجتماعي ذو أساس ديني أو عقائدي. ويشير التعدد الطائفي إلى شكل من أشكال التنوع الثقافي في المجتمع. أما الطائفية السياسية فهي فرض الطائفة كإطار وحيد للعمل السياسي. وما يحدث في لبنان مثال واضح على الطائفية السياسية.

فالمجتمع اللبناني يتكون من عدد من الطوائف الدينية والمذهبية التي تستحوذ على الولاء الأسمى لأتباعها. وقد عملت الدولة اللبنانية منذ الاستقلال على تأكيد الأهمية السياسية للطائفة لدى المواطن اللبناني من خلال تقسيم مؤسسات الدولة بين الطوائف، حتى أصبحت الطائفية هي الباب الذي لا مفر منه لممارسة العمل السياسي بشكل دستوري.

فعشية الاستقلال اتفق زعماء الطائفتين المسيحية والمسلمة على صيغة لحكم الدولة اللبنانية، فاعتمدوا تعداد السكان الذي أجرى في مطلع الثلاثينيات كأساس لحصول كل طائفة على نصيب من الدولة يتناسب مع عدد أفرادها. ونظرًا لأن عدد المسيحيين كان يفوق عدد المسلمين قليلاً، فقد تم تقسيم مقاعد البرلمان اللبناني بين الطائفتين بنسبة ستة إلى خمسة على التوالي. ولما كانت الطائفة المارونية تتزعم

الطوائف المسيحية (نظرًا إلى عدد أفرادها ومركزهم الاقتصادي المتميز وعلاقتها الوطيدة بالدولة المستعمرة فرنسا)، ولما كانت الطائفة السنية تتزعم الطوائف المسلمة (نظرًا إلى عدد أفرادها ومركزهم الاقتصادي المتميز وعلاقتها الوطيدة بالسلطة العثمانية الحاكمة سابقًا وبسوريا لاحقًا)، فقد تقاسمت الطائفتان الوظائف التنفيذية والإدارية الهامة. فكان من نصيب الموارنة رئاسة الجمهورية، وقيادة الجيش والمخابرات، ورئاسة الأمن العام ورئاسة القضاء، فضلاً عن وزارتي الخارجية والدفاع. أما السنة فكان نصيبهم رئاسة مجلس الوزراء. لكن صلاحيات رئيس مجلس الوزراء كانت غير محددة دستوريًا، مما أدى إلى وقوع منازعات حول كثير من الاختصاصات بين الزعيم السياسي للسنة والزعيم السياسي للموارنة، وغالبًا ما انتهت هذه المنازعات لصالح رئيس الجمهورية، أما رئاسة مجلس النواب فكانت من نصيب الطائفة الشيعية.

وكان هذا التقسيم إقرارًا دستوريًا بعدم كفاية الانتماء إلى لبنان كوطن لممارسة العمل السياسي، فلابد من الانتماء إلى طائفة للتأهل لشغل المناصب العليا في الدولة. هذه الصيغة التوافقية التي ظهرت لأول مرة في الميثاق الوطني عام ١٩٤٣، والتي أدت إلى غلبة الطائفة المارونية على بقية الطوائف في النظام السياسي اللبناني، استمرت حتى اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. وراح المنتفعون منها يستخدمونها لتدعيم مراكزهم السياسية، رغم تغير الأوضاع التي أفرزت الميثاق الوطني، والتوازن الطائفي الذي أنتج هذه الصيغة للحكم، وهو ما يفسر جزئيًا اندلاع الحرب الأهلية.

الطائفة تستند على أساس ديني وعقائدي يثري التنوع الثقافي بعكس الطائفية التي تعني فرض إطار وحيد للعمل السياسي

وهكذا فإن الدولة اللبنانية لم تعتبر الطائفية وضعًا مؤقتًا ينبغي عليها العمل على إلغائه كما ينص الدستور، بل إنها كرست ذلك الوضع، وشجعت استمراره. وبدلاً من أن تعلو الدولة على الطوائف، فإنها ظلت محصلة التفاعلات والتوازنات بين الطوائف. ولم تمثل الدولة بوتقةٍ لصهر الطوائف المختلفة، بل استمرت كل طائفة كيانًا منغلقًا له أحياؤه ومناطقه السكنية، وعاداته وأعرافه الخاصة، ومدارسه ومناهج تعليمه، وقوانين أحواله الشخصية، وأحيانًا لغته (كما هو حال الطائفة الأرمنية)، وأخذت كل طائفة تبحث عن وسائل الحفاظ على هويتها وحماية أمنها، وأخطرها التحالف مع قوى خارجية، وهو ما اتضح خلال الحرب الأهلية.

فلم تلتق الطوائف على مستوى القواعد، بل أصبحت قمة الهرم السياسي هو المكان الوحيد الذي تجبر فيه الطوائف على الالتقاء– وليس الاندماج– من خلال ممثليهم من الزعماء السياسيين. ولما اجتمع هؤلاء في مدينة الطائف السعودية عام ١٩٨٩ لإنهاء الحرب الأهلية، توصلوا إلى اتفاق يحمل اسم هذه المدينة، لكنه حمل أيضًا معظم قيمات الميثاق الوطني، مع تبادل في الأدوار بين الطوائف الكبرى.

واتفاق الطائف، مثل كل اتفاق لبناني لإنهاء الاقتتال الأهلي أو بناء مؤسسات الدولة، يعبر عن توازن بين الطوائف اللبنانية. وعلى عكس الميثاق الوطني الذي عبر عن رجحان الكفة المسيحية، لاسيما المارونية في الميزان الطائفي، فإن اتفاق الطائف يعبر عن رجحان كفة المسلمين، سواء بمعيار عدد السكان أو النصر العسكري –بمساعدة سوريا– في المراحل الأخيرة من الحرب الأهلية. أما الشعار الذي اعتاد اللبنانيون أن يرفعوه بعد كل جولة اقتتال أهلي منذ عام ١٨٤١، وهو "لا غالب ولا مغلوب"، فلم يكن سوى أداة لتمرير تسويات ما بعد الحرب التي تكرس توازنًا جديدًا دون إحراج الطرف المغلوب.

فقد اتفق المجتمعون على إعادة بناء الدولة اللبنانية على عدة أسس، منها إعادة تقسيم مؤسسات الدولة بين الطوائف بحيث يتساوى عدد المسيحيين مع عدد المسلمين في مجلس النواب. ومع احتفاظ الطائفة المارونية بمنصب رئيس الجمهورية، واحتفاظ الطائفة السنية بمنصب رئيس مجلس الوزراء، تغيرت صلاحيات هذين الرئيسين، فتضخمت صلاحيات رئيس مجلس الوزراء على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية التي تقلصت بدرجة كبيرة.

فمن الصلاحيات الجديدة لرئيس مجلس الوزراء توقيع مرسوم تشكيل الحكومة مع رئيس الجمهورية، وتوقيع جميع المراسيم بما فيها مراسيم إصدار القوانين وإعادة النظر فيها (عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة، ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة)، كما أصبح رئيس مجلس الوزراء نائبًا لرئيس المجلس الأعلى للدفاع. أما رئيس الجمهورية فأقر اتفاق الطائف أنه رئيس الدولة ورئيس المجلس الأعلى للدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة. وبعد أن كان يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها، واطلاع مجلس النواب عليها فقط حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد، أصبح يباشر هذه الصلاحيات بالاتفاق مع رئيس الحكومة، فلا تصبح المعاهدات الدولية مبرمة إلا بموافقة مجلس الوزراء، كما نص الاتفاق على خضوع القوات المسلحة لمجلس الوزراء الذي أنيط به أيضًا السلطة الإجرائية، وحل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية في حالات محددة.

ومع ذلك لم ينس المجتمعون في الطائف أن ينص الاتفاق على إلغاء الطائفية، تمامًا كما نص عليه الدستور اللبناني. فألزم الاتفاق مجلس النواب المنتخب مناصفة بين المسيحيين والمسلمين اتخاذ الإجراءات الملائمة لإلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية، كما نص على تشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم رئيسي مجلسي النواب والوزراء، وشخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، مهمتها دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية، وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء، ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية. وإلى أن يتم ذلك، تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة، وتلغى قاعدة التمثيل الطائفي، ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والمؤسسات العسكرية والأمينة والمؤسسات العامة والمختلطة وفقًا لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى وما يعادلها، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة، مع التقيد بمبدأ الاختصاص والكفاءة.

ورغم مرور أكثر من عقدين من الزمان منذ توقيع اتفاق الطائف، فإن الطائفية لم تلغ، وظل النظام السياسي اللبناني طائفيًا بامتياز، فالطائفية التي أراد لها الاتفاق أن تصبح مرحلة انتقالية استمرت الصفة الجوهرية لهذا النظام، والأساس الذي يقوم عليه.

لكن اتفاق الطائف أعطى الحكومة والقوى الطائفية المهيمنة عليها سلاحًا لوحت به أحيانًا في وجه القوى الطائفية الأقل حظًا في النظام السياسي الجديد. هذا السلاح هو التهديد بتنفيذ النص الوارد في الاتفاق بشأن إلغاء الطائفية. فعندما تقع أزمة سياسية، تنادي بعض القوى المسلمة بإلغاء الطائفية كمخرج نهائي للأزمة، وتطالب بإصدار قانون ينص على هذا الإلغاء، ومن ثم نزع الصفة الطائفية عن المناصب الرسمية، والتمثيل النيابي، وفرض سلطة الدولة وإشرافها على الخدمات والمرافق التي تقدمها الطوائف لأتباعها من تعليم وصحة وترفيه وغيرها. وفي المقابل، ترفع بعض القوى المسيحية ذات الشعار الذي رفعه المسلمون قبل الحرب، وهو "إلغاء الطائفية من النفوس قبل إلغائها من النصوص". والسبب واضح، فإلغاء الطائفية يعني تطبيق مبدأ "صوت واحد لكل مواطن". مما سيسفر عن أغلبية مسلمة في المجلس النيابي، كما يعني فقدان الامتيازات التي اعتاد الموارنة أن يتمتعوا بها في ظل الحكم الاستعماري والجمهورية الأولى ، وزعماء الطائفة المارونية ليسوا مستعدين للاعتراف بتبعات التوازن الطائفي الجديد الذي يشكل صورة لبنان ما بعد الحرب.

وهكذا، بعد أن كان نص الدستور على إلغاء النظام الطائفي سيفًا مصلطًا على رؤوس المسلمين قبل الحرب، أصبح نص اتفاق الطائف على إلغائه كهدف نهائي للجمهورية الثانية سيفًا مصلطًا على رؤوس المسيحيين بعد الحرب، لكن مسألة إلغاء الطائفية ورقة تستخدم للمناورة السياسية فقط، إذ لم تجرؤ أية حكومة لبنانية قبل الحرب أو بعدها أن تتخذ إجراء عمليًا نحو إلغاء الطائفية. وحتى القوى المارونية التي دعت لتجاوز اتفاق الطائف بعد أن حقق هدفه الأساسي، وهو إنهاء حالة الحرب اللبنانية، نادت باتفاق جديد بتنظيم الحياة السياسية، لكن على أساس طائفي أيضًا.

فالطائفية –كما يراها بعض الباحثين– هي شرط بقاء الدولة اللبنانية ما لم يحدث تغيير ثقافي جذري في العقلية اللبنانية يحول الانتماء الأساسي للمواطن اللبناني من الطائفة إلى الوطن، وهو أمر يحتاج إلى فترة طويلة، ولن تحقق الجمهورية اللبنانية الثانية مهمتها الكبرى إلا عندما تزول بتحقيق ذلك الشرط، ومن ثم تخلي السبيل أمام جمهورية ثالثة غير طائفية.

المراجع:

- إكرام بدر الدين "التعددية على المستوى النظري: دراسة لحالتي لبنان والسودان"، (في) نيفين مسعد (محرر)، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٣).
- ألبير منصور، الانقلاب على الطائف (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣).
- جهاد الزين، "مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي اللبناني"، (في) لبنان وآفاق المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).
- حسنين توفيق، "مشكلات المشاركة السياسية في دول التعددية المجتمعية المكثفة: لبنان والسودان"، (في) مصطفى كامل السيد (محرر)، حتى لا تنشب حرب عربية –عربية أخرى (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٢).
- حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٧٦).
- رشيد شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات: دراسة في أيديولوجية القوى السياسية اللبناني (بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٢).
- عبد الخبير عطا، البعد الاتصالي في سياسات بعض الأطراف الأجنبية تجاه المسألة اللبنانية وتحديات الأمن القومي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، سلسلة بحوث سياسية رقم ٧٩).
- علي الدين هلال، "الأزمة في النظام السياسي اللبناني"، (في) الأزمة اللبنانية: أصولها وتطورها وأبعادها المختلفة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨).
- مسعود ضاهر، "الطائفية في لبنان: أزمة مجتمع أم مجتمع أزمة"، (في) الدين في المجتمع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).
- معن بشور، "مستقبل العلاقات اللبنانية– السورية)، (في) لبنان وآفاق المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).
- وجيه كوثراني، "التجربة الديمقراطية في لبنان: الأصول التاريخية والواقع الاجتماعي والسياسي"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ فبراير – ٣ مارس.
- Godfrey jasen, "The Maronites' Place in lebanon's Future" Middle East International, 9 October 1992.